مؤتمر ظاهرة التكفير .. الأسباب .. الآثار .. العلاج

المحور ٣- البحث ٢٤

الأسباب الفكرية لظاهـــرة التـــكفير

أ.د. عبدالعزيز بن عبدالله بن عثمان الهليل

الأستاذ بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين

مقدمة البحث

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أبان لخلقه طريق الرشد وطرق الغواية.

وأشهد أن نبينا محمدا عبد الله ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، فأدى الأمانة وبلغ الرسالة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده.

صلى الله وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا.. أما بعد:

فإنَّ ظاهرة التكفير، من الظواهر الفكرية التي ظهرت أول ما ظهرت في صدر الإسلام، وانتحلتها فرقة الخوارج، التي من أبرز أصولها تكفير مرتكب الكبيرة.

ولأنَّ التاريخ يعيد نفسه؛ فإنَّ هذه الظاهرة تظهر في بعض الأزمنة والأمكنة، وتخبو في أزمنة وأمكنة أخرى، ولظهورها أسباب متعددة، كما أن هناك عوامل لخبوها واندثارها.

وفي هذا البحث سأسلط الضوء على الأسباب الفكرية لظاهرة التكفير؛ لأنَّ معرفة الأسباب تسهم في وضع الحلول لهذه الظاهرة التي تفشت في زمننا هذا في كثير من بلدان العالم.

ولعلَّ من أهمِّ الأسباب الداعية إلى تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة ما يأتي:

١ – انتشار ظاهرة التكفير في بعض البلدان في زمننا هذا.

٢ – أنَّ معرفة الأسباب أحد المكونات المهمة لعلاج هذه الظاهرة الخطيرة.

٣ – أنَّ ظاهرة التكفير من الظواهر الفكرية؛ فمن المهم دراسة أسباب تلك الظاهرة من الناحية الفكرية.

وقد تناولت هذا الموضوع بدراسة جزئياته ومسائله؛ مقدماً له بمقدمة أبرزت فيها أهميته وأسباب تناوله بالدراسة، وأعقبتها بتمهيدٍ أوضحت فيه باختصار المراد بالتكفير، كما بينت المراد بالأسباب الفكرية لظاهرة التكفير، وذكرت تلك الأسباب على سبيل الإجمال.

ثم قسمت الدراسة إلى أربعة مباحث، وتناولت في كل مبحث منها سببا من أسباب الظاهرة بالدراسة والتحليل.

ثم ختمت البحث بخاتمة لخصت فيها أهمَّ نتائج البحث وتوصياته.

وسلكت في بحثي لهذا الموضوع المنهج العلمي المبني على الاستقراء والتحليل، مستعينا – بعد عون الله تعالى وتوفيقه – بالمراجع العلمية المتخصصة في هذا الموضوع.

وأسأل الله – تعالى – التوفيق والسداد لما توخيته في هذا البحث، وأسأله أن ينفع به كاتبه وقارئه والمسلمين أجمعين، وأن يجعله سببا من أسباب القضاء على ظاهرة التكفير المنحرفة التي جرَّت الويلات والحسرات على أمتنا الإسلامية وعلى العالم أجمع.

والحمد لله رب العالمين.

تمهيد

إنَّ هذه الدراسة للأسباب الفكرية لظاهرة التكفير المنحرفة، تندرج ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الذي تقيمه أمانة جائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، بالاشتراك مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بعنوان: "ظاهرة التكفير: الأسباب، الآثار، العلاج".

وقد تناول هذا المؤتمر بالبحث والدراسة جوانب الموضوع المختلفة، بدءاً بمفهوم التكفير في الإسلام وضوابطه، مرورا بظاهرة التكفير وجذورها التاريخية والعقدية، والأسباب المؤدية لهذه الظاهرة، والشبهات الفكرية للتكفيريين ومناقشتها، وشبهات الخوارج والجماعات التكفيرية المعاصرة والردِّ عليها، والآثار المترتبة على ظاهرة التكفير، ومسؤولية مؤسسات المجتمع في علاج هذه الظاهرة، وانتهاءً بوسائل وأساليب علاج تلك الظاهرة.

وبملاحظة سريعة لتلك المحاور التي يناقشها المؤتمر يظهر أنه قد غطَّى الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة، وتناول جميع موضوعاتها بالبحث والدراسة.

وهذا البحث الذي نحن بصدده، حلقة من حلقات موضوعات هذا المؤتمر، وسوف أتناول فيه بالدراسة: الأسباب الفكرية المؤدية لظاهرة التكفير.

وقبل الخوض في صلب هذا الموضوع، أرى من المناسب تسليط الضوء بشيء من الاختصار على المراد بظاهرة التكفير، قبل التحدث عن أسباب تلك الظاهرة.

فالتكفير في لغة العرب مصدر الفعل (كفَّر، يكفِّرُ).

والكُفْرُ في الأصل مأخوذ من الكَفْرِ، وهو السَتْر والتغطية؛ لأنَّ الكافر يُغطي بكفره الإيمان. ومنه قوله تعالى: ﴿ اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ

وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرّاً ثُمَّ يَكُونُ حُطَاماً وَفِي الآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾ (سورة الحديد: ٢٠).

فالمسلم قد يُحكم عليه بالكفر بسبب ارتكابه ناقضاً من نواقض الإسلام التي وردت في القرآن والسنة، وذلك بعد قيام الحجة، وانتفاء الموانع، كما بين ذلك أهل العلم في كتبهم.

فالتكفير: هو الحكم على الآخرين بالكفر، والمراد به الخروج من ملة الإسلام إلى الكفر.

ويطلق على الأفراد، والجماعات، والمؤسسات، والهيئات.

وهذا الذي يسميه العلماء بالردَّة، فالمرتدُّ لغة: هو الراجع. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ (سورة المائدة: ٢١).

قال الراغب الأصفهاني: الردة: الرجوع في الطريق الذي جاء منه[١].

ويقول البهوتي معرفاً المرتدَّ: هو الذي يكفر بعد إسلامه نطقاً، أو اعتقاداً، أو شكاً، أو فعلاً[٢].

والردَّة: كفر المسلم بصريح لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه[٣].

ويقول النوويُّ: الردَّة هي قطع الإسلام بنيِّة، أو قول كفر، أو فعله، سواء قاله استهزاءً، أو عناداً، أو اعتقاداً[٤].

وهكذا فالردَّة هي الخروج عن الإسلام بارتكاب ناقض من نواقضه القولية أو القلبية أو العملية، والردَّة صورة من صور الكفر التي تدور

(١) مفردات القرآن (٢١٧).
(٢) كشاف القناع (١٦٧/٦).
(٣) انظر: مختصر خليل (٢٨١/١).
(٤) منهاج الطالبين (١٣١/١).

بمجموعها حول التكذيب والجحود.

وقد حذَّر الإسلام من تكفير من دخل في دين الإسلام، ووردت نصوص كثيرة في التحذير من التكفير، منها على سبيل الإجمال:

١- قول الله – تعالى –: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً ﴾(سورة النساء: ٩٤).

وفي هذا إشارة إلى أن العبد ينبغي له إذا رأى دواعي نفسه مائلة إلى حالة له فيها هوى، وهي مضرة له، أن يُذَكِّرها ما أعدَّ الله لمن نهى نفسه عن هواها، وقدَّم مرضاة الله على رضا نفسه، فإنَّ في ذلك ترغيبًا للنفس في امتثال أمر الله، وإن شقَّ ذلك عليها[1].

فأمر الله – تعالى – في هذه الآية عباده المؤمنين بالتثبت والتبين عند اشتباه الأمور، وعدم العجلة في الحكم على الآخرين بالكفر بعد أن نطقوا بما يدلُّ على إسلامهم، وأكدَّ تعالى بوجوب التبين في مثل هذه الأمور، وعدم التعجل فيها، وما ذاك إلا حماية للمجتمع الوقوع في التكفير الذي يؤدي إلى الويلات والحسرات وشيوع الفوضى وانعدام الأمن.

٢- حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ: أيما امرئ قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال، وإلاَّ رجعت عليه. متفق عليه[2].

والمعنى فيه عند أهل الفقه والأثر – أهل السنة والجماعة – النهيُّ عن أن

(١) تفسير السعدي (١٩٤).

(٢) صحيح البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٢١٦) واللفظ له.

يكفر المسلم أخاه المسلم بذنب، أو بتأويل لا يخرجه من الإسلام عند الجميع، فورد النهي عن تكفير المسلم[1].

وفي تسمية المكفَّر أخاً ما يشعرُ بأنَّ ما بين المسلم وأخيه من الأخوة الإيمانية ينبغي أن تمنعه من إكفاره بغير حجة ولا برهان، وفي هذا النهي والتحذير أكبر زاجر عن الوقوع في خطيئة التكفير، حماية للأفراد والمجتمعات المسلمة من آثار التكفير المدمرة.

٣- وعن أبي ذر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ... ومن دعا رجلا بالكفر أو قال: يا عدو الله! وليس كذلك إلاَّ حار عليه. متفق عليه[2].

وفي هذا الحديث ما في سابقه من التحذير والنكير على من كفَّر مسلماً بأن أطلق عليه هذه الاسم الشنيع، بل حذر النبي ﷺ مما هو أقلَّ من رمي الرجل بالكفر، ألا وهو وصفه بأنه عدوٌّ لله؛ من أجل حماية المجتمع من أن يتخوض أفراده في أعراض بعضهم ودينهم، أو أن يجرحوهم بما هم منه براء.

٤- وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما. رواه البخاري[3].

وفي هذا الحديث تهديدٌ تقشعر له القلوب المؤمنة الصادقة في إيمانها؛ فلا تُقدِمُ على رمي الآخرين بالكفر حذراً من عود هذا الوصف على قائله.

٥- وعن أبي سعيد ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ما أكفر رجلٌ رجلاً قط إلاَّ باء أحدهما بها، إن كان كافرا وإلاَّ كفر بتكفيره. رواه ابن حبان(٤).

(١) انظر: التمهيد لابن عبدالبر (١٤/١٧).
(٢) صحيح البخاري (٣٥٠٨، ٦٠٤٥)، ومسلم (٢١٧) واللفظ له.
(٣) صحيح البخاري (٦١٠٣).
(٤) صحيح ابن حبان (٢٤٨) وفيه عنعنة ابن إسحاق، لكن يشهد له ما قبله وما بعده.

وفي هذا الحديث ما في سابقه من التهديد والوعيد الذي توجل منه القلوب الحية، فلا يقع أصحابها في شَرَكِ التكفير الخطير.

٦- وعن ثابت بن الضحاك ﷺ، عن النبي ﷺ قال: من حلف بملة غير الإسلام كاذبا، فهو كما قال، ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم، ولعن المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمنا بكفر فهو كقتله. متفق عليه[١].

وقد اشتمل هذا الحديث العظيم على جملة من المنهيات التي تؤدي إلى فساد المجتمع واختلال نظامه، من ذلك الحلف بغير بملة الإسلام، وقتل المؤمن لنفسه، ولعن المؤمن لأخيه، أو رميه أخاه بالكفر، وأن من رمى أخاه بالكفر فكأنما قتله؛ لأن الكافر المرتدَّ يقتل.

٧- وعن عمران بن حصين ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: " إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فهو كقتله ". رواه البزار ورواته ثقات[٢].

ونصوص الوحيين في التحذير من هذا المسلك كثيرة، وليس هذا مقام استقصائها، والمقصود أنَّ مسألة التكفير مسألة لها خطورتها وتأثيرها الشديد على الفرد والمجتمع المسلم في الدنيا والآخرة.

ويبين خطر هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – بقوله: اعلم أن مسائل التكفير والتفسيق من مسائل الأسماء والأحكام التي يتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلق بها الموالاة والمعاداة والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا؛ فإن الله – تعالى – أوجب الجنة للمؤمنين، وحرم الجنة على الكافرين، وهذا من الأحكام الكلية في كل وقت ومكان[٣].

(١) صحيح البخاري (٦١٠٥) واللفظ له، ومسلم (٣٠٤).

(٢) مسند البزار (٣٥١٩) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧٦/٨): رجاله ثقات.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٥١/١٢).

وقال ابن دقيق العيد – رحمه الله تعالى –: وعيدٌ عظيمٌ لمن كفَّر أحداً من المسلمين وليس كذلك، وهي ورطة عظيمة وقع فيها خلق كثير... لمَّا اختلفوا في العقائد، فغلظوا على مخالفيهم، وحكموا بكفرهم... وهذا الوعيد لاحقٌ بهم إذا لم يكن خصومهم كذلك...[1].

وقال الشوكاني – رحمه الله تعالى –: اعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه، إلاَّ ببرهان أوضح من شمس النهار، فإنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة أنَّ: من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما، هكذا في الصحيح، وفي لفظ آخر في الصحيحين وغيرهما: من دعا رجلا بالكفر، أو قال: عدو الله، وليس كذلك، إلاَّ حار عليه، أي: رجع، وفي لفظ في الصحيح: فقد كفر أحدهما، ففي هذه الأحاديث وما ورد موردها أعظم زاجر، وأكبر واعظ، عن التسرع في التكفير...[2].

ولعظم هذا الموضوع وخطورته ألَّف فيه العلماء كتبا كثيرة في بيان نواقض الإسلام، وحكم مرتكب الكبيرة التي ليست بناقض، وبينوا حدود التكفير وضوابطه، وشروطه، وموانعه.

فكيف يجرؤ مسلمٌ بعد هذا أن يرمي مسلما بالكفر، وقد علم ما ورد في ذلك من النصوص الزاجرة عن ذلك! وكيف يستهين المسلم بأمر عظمه الله – تعالى – ورسوله ﷺ وجاء التحذير البليغ منه في كتاب الله – تعالى – وسنة رسوله ﷺ !.

(١) إحكام الأحكام (٤/٧٦).

(٢) السيل الجرار (٤/٩٧٨).

المبحث الأول
من الأسباب الفكرية المؤدية للتكفير (الجهل)

المراد بالجهل في اللغة: نقيض العِلْم، وقد جَهِله فلان جَهْلاً وجَهَالة، وجهِلَ عليه وتَجَاهل: أَظهر الجَهْل، وتَجَاهَل أَرَى من نفسه الجَهْل وليس به، واسْتَجْهَله عَدَّه جاهِلاً، والتجهيل أَن تنسبه إِلى الجَهْل، والجَهَالة: أَن تفعل فعلاً بغير العِلْم، وقالوا: جُهَلاء كما قالوا: عُلَماء؛ حَمْلاً له على ضدّه، والمَجْهَلة ما يحملك على الجَهْل، ومنه الحديث: الولد مَبْخَلة مَجْبَنة مَجْهَلة، وفي حديث آخر: إِنكم لتُجَهِّلون، وتُبَخِّلون، وتُجَبِّنون. أَي يَحْمِلون الآباء على الجَهْل بملاعبتهم إِياهم حفظاً لقلوبهم، والمعروف في كلام العرب جهلت الشيء، إِذا لم تعرفه[1].

والجهل في الاصطلاح: عدم العلم عما من شأنه العلم[2].

وهو سببٌ خطيرٌ؛ من أخطر الأسباب التي أوقعت من وقع في براثن التكفير بغير حجة ولا برهان، ولا علم يحجزه عن هذا البهتان.

وإذا تأملت أحوال من بُلي بالوقوع في خطيئة التكفير، تجد الوصف الظاهر عليه وصف الجهل بنوعيه؛ فهو جاهلٌ جهلا بسيطاً لكونه ما عرف الحقَّ بدليله، ثم هو في نفس الوقت جاهلٌ جهلاً مركباً؛ لأنه بوقوعه في هذه الخطيئة يظن نفسه عالماً وهو من أجهل الناس في هذه المسألة، إذ لو علم ضوابطها وشروطها وموانعها، وما ورد من التحذير الشديد والنهي الأكيد عن الوقوع فيها لما أقدم عليها، ولحبس لسانه عن رمي المسلمين بها.

(١) لسان العرب، لابن منظور (٧١٣/١).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر، لابن نجيم (٣٠٣).

وللجهل أسبابٌ كثيرةٌ معروفةٌ، منها عدم أخذ العلم عن أهله المعروفين به، وهم أهل العلم الراسخون فيه، ومنها أخذ العلم عن غير أهله من الجهال والمتعالمين، أو من المنحرفين الضالين، ومنها عدم المنهجية في طلب العلم، والقفز إلى كبار العلم قبل معرفة مبادئه وأصوله.

قال الشاطبي – رحمه الله تعالى –: من أنفع طرق العلم الموصلة إلى غاية التحقيق به؛ أخذه عن أهله المتحققين به على الكمال والتمام...وذكر أن لذلك طريقين: المشافهة، ومطالعة كتب العلماء.

ثم قال: وهي – أي المشافهة – أنفع الطريقين، وأسلمهما، لوجهين: الأول، خاصية جعلها الله – تعالى – بين المعلم والمتعلم، يشهدها كل من زاول العلم والعلماء، فكم من مسألة يقرؤها المتعلم في كتاب، ويحفظها ويرددها على قلبه فلايفهمها، فإذا ألقاها إليه المعلم فهمها بغتة، وحصل له العلم بالحضرة! وهذا الفهم إما يحصل بأمر عادي من قرائن أحوال، وإيضاح موضع إشكال لم يخطر للمتعلم ببال، وقد يحصل بأمر غير معتاد، ولكن بأمر يهبه الله للمتعلم عند مثوله بين يدي المعلم، ظاهر الفقر بادي الحاجة إلى ما يلقي إليه... وقد قال عمر بن الخطاب: وافقت ربي في ثلاث. وهي من فوائد مجالسة العلماء! إذ يفتح للمتعلم بين أيديهم ما لايفتح له دونهم، ويبقى ذلك النور لهم بمقدار ما بقوا في متابعة معلمهم، وتأدبهم معه، واقتدائهم به، فهذا الطريق نافع على كل تقدير[1].

وإن مسألة التكفير، وأحكام المرتدِّ من المسائل الكبيرة والشائكة، ولا يخوض فيها تأصيلا وتفريعا إلا أهل العلم الراسخون فيه، الذين أفنوا سني حياتهم في طلب العلم وتحصيله، فعرفوا ما تضمنه كتاب الله تعالى، وما

(١) الموافقات، للشاطبي (١٤٧/١).

تضمنته السنة النبوية من أحكام الدين وقواعده وأصوله، مستنيرين في معرفتهم لما تضمنه هذان الأصلان بفهم سلف الأمة من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وسلف الأمة وأئمتها.

ولذا كان الجهل بكتاب الله – تعالى – وبسنة رسوله ﷺ، من أعظم الأسباب المؤدية لظاهرة تكفير المسلمين بغير حجة ولا برهان.

لأنَّ العالم بكتاب الله – تعالى – وبسنة نبيه ﷺ، المدرك لمقاصد الشريعة الإسلامية وقواعد الأحكام، لا يمكن أن ينصب نفسه حاكما على عقائد الناس وديانتهم، فيكفر المسلمين، ويخرجهم من دائرة الإيمان إلى دائرة الكفر، وهو يعلم ما ورد من نصوص الوعيد على من كفَّر مسلما بغير حجة ولا برهان، وإنما يستسهل هذا المرتع الوخيم من قلَّ علمه، وبان جهله، ولم يدرك حقيقة ما تضمنته تلك النصوص المحذرة من تكفير المسلمين بغير حجة ولا برهان.

والجهل المؤدي إلى ظاهرة التكفير مراتب:

منها الجهل بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله ﷺ.

ومنها الجهل بقواعد الأحكام، وأصول الإسلام، ومقاصد الشريعة، ومآلات الأحكام، ومنها الجهل بواقع الأمة، أو الجهل بتأثير ذلك الواقع على كثير من الأحكام.

يقول شيخ الإسلام في رده على البكري: وهذه الطريقة التي سلكها هذا وأمثاله هي طريقة أهل البدع، الذين يجمعون بين الجهل والظلم، فيبتدعون بدعة مخالفة للكتاب والسنة وإجماع الأمة، ويكفرون من خالفهم في بدعتهم... وأئمة السنة والجماعة، وأهل العلم والإيمان، فيهم العلم، والعدل، والإيمان، والرحمة، فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة، سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها ولو ظلمهم[1].

(١) الرد على البكري، لابن تيمية (٢/٤٨٧).

وقد نهى الله – تعالى – في كتابه العظيم عن القول عليه بغير علم، فقال – تعالى –: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ سورة الأعراف.

قال ابن القيم – رحمه الله تعالى –: حرَّم الله _ سبحانه – القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، وجعله من أعظم المحرمات، بل جعله في المرتبة العليا منها... فرتب المحرمات أربع مراتب وبدأ بأسهلها، وهو الفواحش، ثم ثنى بما هو أشد تحريما منه، وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريماً منهما، وهو الشرك به سبحانه، ثم ربع بما هو أشد تحريماً من ذلك كله وهو: القول عليه بلا علم، وهذا يعمُّ القول عليه – سبحانه – بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله، وفي دينه وشرعه، وقال – تعالى –: ﴿ وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ ﴾ سورة النحل.

فشدَّد عليهم سبحانه بالوعيد على الكذب عليه في أحكامه وقولهم لما لم يحرمه هذا حرام، ولما لم يحله هذا حلال، وهذا بيان منه – سبحانه – أنه لا يجوز للعبد أن يقول هذا حلال وهذا حرام إلا بما علم أن الله – سبحانه – أحله وحرمه، وقال بعض السلف: ليتق أحدكم أن يقول: أحل الله كذا وحرم كذا، فيقول الله: له كذبت لم أحل كذا ولم أحرم كذا[1].

وأمر – تعالى – بطلب العلم، وسؤال أهل الذكر، فقال – تعالى –: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ (١١٤) سورة طه.

وقال تعالى: ﴿ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ (٤٣) سورة النحل.

(١) إعلام الموقعين، لابن القيم (١/٣٩).

المبحث الثاني

من الأسباب المؤدية للتكفير: (اتباع الهوى)

إن اتباع الهوى سبب مؤثرٌ من جملة الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة التكفير.

والهوى هو ميل النفس إلى ما تحب على وجه العموم، فهو شهوةٌ، ومحبةٌ لما يلائم غرض صاحبه[1].

فهو إذن ميل الطبع إلى ما يلائمه، وإنما يُذم المفرط من ذلك، وهو ما يزيد على جلب المصالح ودفع المضار، ولما كان الغالب من موافق الهوى أنه لا يقف منه على حدِّ المنتفع، أُطلق ذمُّ الهوى والشهوات، لعموم غلبة الضَّرر[2].

وقد يُطلق الهوى بمعنى المحبة والميل مطلقاً، فيدخل فيه الميل إلى الحقِّ وغيره[3].

فالهوى ميل النفس إلى ما تهواه، فإن مالت إلى ما يخالف الشَّرع فهو الهوى المذموم، وإن مالت إلى ما يوافق الشَّرع فهو الممدوح، وإذا ذُكر الهوى مطلقاً، أو ذُكر ذمُّه، فإنما يُراد به الهوى المذموم؛ لأنه الغالب[4].

واتباع الهوى المذموم إنما يكون في أبواب الشَّهوات، أو أبواب الشُّبهات، وهو أعظمها خطراً وأكثرها ضرراً على المرء في دينه.

ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: واتباع الأهواء في الدِّيانات أعظم من اتباع الأهواء في الشَّهوات؛ فإنَّ الأول حالُ الذين كفروا من

(١) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور (٩٢/١٨).
(٢) ذم الهوى، لابن الجوزي (١٢).
(٣) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (٣٩٠).
(٤) اتباع الهوى: مظاهره، خطره، علاجه (٩).

أهل الكتاب والمشركين، كما قال – تعالى –: ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (سورة القصص)، ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من العلماء والعبَّاد يُجعل من أهل الأهواء، كما كان السلف يسمونهم: أهلَ الأهواء؛ وذلك أن كلَّ من لم يتبع العلم، فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلاَّ بهدى الله الذي بعث به رسوله[1].

وقال الشَّاطبيُّ – رحمه الله تعالى –: ولذلك سُمي أهلُ البدع أهلَ الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورا فيها من وراء ذلك[2].

والمقصود هنا هو اتباع الهوى المذموم في أبواب الشبهات، إذ إنَّ التكفير وأحكامه بابٌ من أبواب الدِّيانة، وقد خاض فيه كثيرون بدافع الهوى المذموم.

وقد ورد النهيُّ عن اتباع الهوى في كتاب الله تعالى، في غير ما آية منه، وذلك لخطورته على الفرد المسلم والمجتمع بأسره، فقال – تعالى –: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوْ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً ﴾ (سورة: النساء).

فَنَهى الله – تعالى – عن اتباع الهوى؛ لإن اتباعه مُردٍ، أي مهلك؛ يحمل على الشهادة بغير الحق، وعلى الجور في الحكم، إلى غير ذلك[3].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣٢/٢٨).
(٢) الاعتصام، للشاطبي (١٧٦/٢).
(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٤١٣/٥).

والمعنى: لا يحملنكم الهوى والعصبية وبغْضَة الناس إليكم، على ترك العدل في أموركم وشؤونكم، بل الزموا العدل على أي حال كان[1].

ولا تتبعوا شهوات أنفسكم المعارضة للحق، فإنكم إن اتبعتموها عدلتم عن الصواب، ولم توفقوا للعدل، فإن الهوى إما أن يُعمي بصيرة صاحبه حتى يرى الحق باطلا والباطل حقا، وإما أن يعرف الحق ويتركه لأجل هواه، فمن سلم من هوى نفسه، وُفِّق للحقِّ، وهُدي إلى الصراط المستقيم[2].

وقال – تعالى –: ﴿ وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتْ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ (سورة المؤمنون: ٣٥).

والمعنى: لو أجابهم الله إلى ما في أنفسهم من الهوى، وشرع الأمور على وفق ذلك ﴿ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ لفساد أهوائهم واختلافها؛ ففي هذا كله تبيين عجز العباد واختلاف آرائهم وأهوائهم، وأنه – تعالى – هو الكامل في جميع صفاته وأقواله، وأفعاله، وشرعه، وقدره، وتدبيره لخلقه، تعالى وتقدس، فلا إله غيره، ولا رب سواه[3].

ووجه ذلك: أن أهواءهم متعلقة بالظلم والكفر، والفساد من الأخلاق والأعمال، فلو اتبع الحق أهواءهم، لفسدت السماوات والأرض، لفساد التصرف والتدبير، المبني على الظلم وعدم العدل، فالسماوات والأرض ما استقامتا إلاَّ بالحقِّ والعدل[4].

وقال – تعالى –: ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنْ الْغَاوِينَ، وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/٤٣٣).
(٢) انظر: تفسير السعدي (٢٠٨).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٥/٤٨٤).
(٤) انظر: تفسير السعدي (٥٥٤).

وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصْ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (سورة: الأعراف).

ففي هذه الآيات أن اتباع الهوى، وإخلاد العبد إلى الشهوات، يكون سببا للخذلان[1].

وقال – تعالى –: ﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعْ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ (سورة: ص).

فنهى الله – تعالى – نبيه داود عليه السلام عن اتباع الهوى في الحكم بين المتخاصمين، وأنه سبب للضلال عن سبيل الله تعالى.

وقال – تعالى –: ﴿ وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً ﴾ (سورة: الكهف).

فنهى الله – تعالى – نبيه عن طاعة من اتبع هواه، وهو من يتبع ما تميل إليه نفسه الأمارة بالسوء، وتهواه من الشر[2].

وقال – تعالى –: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنْ الْهَوَى، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (سورة: النازعات).

فوعد الله – تعالى – من خاف مقام ربه ونهى نفسه عن هواها بأن تكون الجنة مأواه.

وروى الإمام أحمد في مسنده، عن أبي برزة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: إن مما أخشى عليكم شهوات الغي في بطونكم، وفروجكم، ومضلات الهوى[3].

(١) انظر: تفسير السعدي (٣٠٨).

(٢) انظر: أضواء البيان (١٤١/٩).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٩٧٧٣) ورجاله ثقات.

وقال علي بن أبي طالب ﷺ: إن أخوف ما أخاف عليكم اثنتان: طول الأمل، واتباع الهوى، فأما طول الأمل فينسي الآخرة، وأما اتباع الهوى فيصد عن الحق[1].

وقال ابن عباس: لا تجالسوا أصحاب الهوى، فإنهم يمرضون القلوب[2].

وقال الحسن: اتهموا أهواءكم ورأيكم على دين الله، وانتصحوا كتاب الله على أنفسكم[3].

مظاهر اتباع الهوى:

يمكن أن يُستدلَّ على اتباع الهوى بعدد من المظاهر، ألخصها فيما يأتي[4]:

١- الانقياد التامُّ، والمتابعة بغير بصيرة، لشخص أو جماعة:

يوالي ويعادي على مبادئها وأفكارها ومذاهبها، دون أن يزنها بميزان الشرع، ومن غير أن يعرضها على نصوص الوحيين وفهم سلف الأمة لها.

وفي مثل هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: ولهذا تجد قوما كثيرين، يحبون قوما، ويبغضون قوما لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها، أو يعادون، من غير أن تكون منقولة نقلا صحيحا عن النبي ﷺ وسلف الأمة، ومن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها، ولا يعرفون لازمها ومقتضاها[5].

٢- تجاوز الحدِّ المشروع في التشنيع على المخالفين له ولما يهواه.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: وهذا حال أهل الاختلاف المذموم من أهل الأهواء كلهم، لا يختلفون إلا بعد أن يظهر لهم

(١) رواه الإمام أحمد في الزهد (١٩٢).
(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (٤٣٨/١).
(٣) رواه ابن بطة في الإبانة (٣٨٩/١).
(٤) انظر للاستزادة: اتباع الهوى: مظاهره، خطره، علاجه (١٨ ـ ٤٦).
(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٦٣/٢٠).

الحق ويجيئهم العلم، فيبغي بعضهم على بعض، ثم المختلفون المذمومون كل منهم يبغي على الآخر، فيكذب بما معه من الحق مع علمه أنه حق، ويصدق بما مع نفسه من الباطل مع العلم أنه باطل[1].

٣- التعامي عن الحقِّ، وطلبه ما يوافق هواه.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك، ولا يطلبه، ولا يرضى لرضا الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه[2].

٤ – عدم التمييز بين الأمور، واستسهال العظائم مع التشديد فيما دونها.

وفي هذا يقول ابن الجوزي – رحمه الله تعالى –: رأيت كثيرا من الناس يتحرزون من رشاش نجاسة ولا يتحاشون من الغيبة، ويكثرون من الصدقة، ولا يبالون بمعاملات الربا، ويتهجدون بالليل ويؤخرون الفريضة عن الوقت، في أشياء يطول عدها من حفظ فروع وتضييع أصول، فبحثت عن سبب ذلك فوجدته من شيئين: أحدهما: العادة، والثاني: غلبة الهوى في تحصيل المطلوب، فإنه قد يغلب فلا يترك سمعا ولا بصرا[3].

٥ – الرضى بما كان ينكره، وإنكاره ما كان يرضى به مع علمه بأنه خلاف الحقِّ.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: قومٌ لا يقومون إلاَّ في هوى أنفسهم، فلا يرضون إلاَّ بما يُعطونه، ولا يغضبون إلاَّ لما يُحرَمُونه، فإذا أُعطي أحدهم ما يشتهيه من الشهوات الحلال والحرام زال غضبه،

(١) منهاج السنة النبوية (٥/٢٦٤).
(٢) المرجع السابق (٥/٢٥٦).
(٣) صيد الخاطر، لابن الجوزي (١٩٣)، وينظر في هذا الموضوع: قصة قتل الخوارج لعبدالله بن خباب ﷺ في البداية والنهاية (٧/٢٨٨).

وحصل رضاه، وصار الأمر الذي كان عنده منكراً، ينهى عنه، ويعاقب عليه، ويذمُّ صاحبه، ويغضب عليه، مرضياً عنده، وصار فاعلاً له، وشريكاً فيه، ومعاوناً عليه، ومعادياً لمن نهى عنه وينكر عليه، وهذا غالبٌ في بني آدم؛ يرى الإنسان ويسمع من ذلك ما لا يحصيه، وسببه أن الإنسان ظلومٌ جهولٌ؛ فلذلك لا يعدل، بل ربما كان ظالماً في الحالين[1].

٦- أن تكون محبته وبغضه للآخرين مبنية على مراد نفسه وهواه، مع كونها مخالفة لمحبة الله تعالى ورسوله ﷺ.

وفي الحديث عن عبدالله بن عمرو - رضي الله عنهما -، مرفوعاً: لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به[2].

وفي هذا يقول الحافظ ابن رجب - رحمه الله تعالى -: وكذلك حبُّ الأشخاص، الواجب فيه أن يكون تبعا لما جاء به لرسول ﷺ، فيجب على المؤمن محبة الله، ومحبة من يحبه الله من الملائكة، والرسل، والأنبياء، والصديقين، والشهداء، والصالحين عموماً... ومن كان حبه وبغضه، وعطاؤه ومنعه لهوى نفسه، كان ذلك نقصا في إيمانه الواجب، فيجب عليه التوبة من ذلك، والرجوع إلى اتباع ما جاء به الرسول ﷺ من تقديم محبة الله ورسوله، وما فيه رضا الله ورسوله، على هوى النفس ومراداتها كلها[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: من الناس من يكون حبه وبغضه، وإرادته وكراهيته، بحسب محبة نفسه وبغضها، لا بحسب محبة الله ورسوله وبغض الله ورسوله، وهذا من نوع الهوى، فإن اتبعه الإنسان فقد اتبع هواه: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦٣/٢٠).
(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٦٨/٤)، وفي سنده مقال.
(٣) انظر: جامع العلوم والحكم، لابن رجب (٣٩٠).

الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (سورة: القصص) فإن أصل الهوى محبة النفس، ويتبع ذلك بغضها[1].

٧- اتباع المتشابه وترك المحكم.

كما قال الله – تعالى –: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴾(سورة: آل عمران)، وفي الصحيحين عن أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها –: أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية، ثم قال: فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم[2].

وعن أيوب – رحمه الله – قال: لا أعلم أحدا من أهل الأهواء يخاصم إلا بالمتشابه[3].

آثار اتباع الهوى:

لاتباع الهوى آثارٌ سيئةٌ كثيرةٌ، سبق الإشارة إلى بعضها فيما مضى، ويمكن إيجازها فيما يأتي[4]:

١- أنه سَببٌ لفساد الأمور، كما قال – تعالى –: ﴿ وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتْ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ (سورة المؤمنون: ٣٥).

٢- أنه سَببٌ للضلال والهوان، كما قال – تعالى –: ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنْ الْغَاوِينَ، وَلَوْ شِئْنَا

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣١/٢٨).
(٢) صحيح البخاري (٤٥٤٧)، وصحيح مسلم (٢٦٦٥).
(٣) انظر: الإبانة الكبرى، لابن بطة (٥٠١/٢).
(٤) انظر: اتباع الهوى: مظاهره، خطره، علاجه (٤٧) وما بعدها.

لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصْ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (سورة: الأعراف).

٣- أنه سَببٌ لفساد الرأي والفكر، والوقوع في التناقض، كما قال تعالى: ﴿ وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً ﴾ (سورة: الكهف).

٤- أنه سَببٌ للتفرق، والاختلاف، والشقاق، والنزاع، والبغضاء، والمعاداة. وفي هذا يقول الإمام ابن بطة: أعاذنا الله وإياكم من الآراء المخترعة والأهواء المتبعة، والمذاهب المبتدعة، فإن أهلها خرجوا عن اجتماع إلى شتاتٍ، وعن نظامٍ إلى تفرقٍ، وعن أنسٍ إلى وحشةٍ، وعن ائتلافٍ إلى اختلافٍ، وعن محبةٍ إلى بغضةٍ، وعن نصيحة وموالاة إلى غش ومعاداة، وعصمنا وإياكم من الانتماء إلى كل اسم خالف الإسلام والسنة[1].

٥- أنه سَببٌ لترك السنة، واستبدالها بالبدع والأهواء. قال أبو عثمان النيسابوري – رحمه الله –: من أمَّر السنة على نفسه قولا وفعلا، نطق بالحكمة، ومن أمَّر الهوى على نفسه قولا وفعلا، نطق بالبدعة؛ لأن الله يقول: ﴿ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ﴾ [2](سورة: النور ٥٤).

٦- أنه جَالبٌ للهموم والأحزان، والآلام والضيق. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: من اتبع هواه... يجد في أثناء ذلك من الهموم والغموم والأحزان والآلام وضيق الصدر ما لا يعبر عنه، وربما لا يطاوعه قلبه على ترك الهوى، ولا يحصل له ما يسره، بل هو في خوفٍ وحزنٍ دائماً[3].

(١) انظر: الإبانة الكبرى، لابن بطة (٣٨٨/١).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥٨٦/١١).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦٥١/١٠).

٧- عدم وجود حلاوة الإيمان. ففي الصحيحين عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: ثلاثٌ من كُنَّ فيه وجد بهنَّ حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يحبَّ المرء لا يحبه إلاَّ لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يُقذف في النار[1].

ويتبين مما سبق أن اتباع الهوى المذموم سببٌ من أسباب الظلم في الأحكام والأقوال والأعمال؛ لأن من اتبع هواه فإنه يسير تبعاً له، مطرحاً لما يعلمه من الحقِّ، مقدماً هوى نفسه على كل شيء، وإن كان يعلم في قرارة نفسه الحقَّ لكنه يجتنبه لغلبة داعي الهوى على داعي الحق في نفسه. نسأل الله – تعالى – السلامة والعافية.

(١) صحيح البخاري (١٦)، وصحيح مسلم (١٦٥) واللفظ له.

المبحث الثالث

من الأسباب المؤدية لظاهرة التكفير: (التأويل الخاطئ)

التأويل في اللغة: آخر الأمر وعاقبته، يقال: مآل هذا الأمر مصيره، واشتقاق الكلمة من المآل، وهو العاقبة والمصير[1].

واصطلاحا: صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله.

أو هو: حمل الظاهر على المحتمل المرجوح.

وهذا التعريف يتناول التأويل الصحيح والفاسد، فإن أردت تعريف التأويل الصحيح زدت في الحدِّ: بدليل يصيره راجحاً؛ لأنه بلا دليل، أو مع دليل مرجوح، أو مساوٍ، فاسدٌ.

والظاهر دليل شرعيٌّ يجب اتباعه، والعمل به، بدليل إجماع الصحابة على العمل بظواهر الألفاظ[2].

فالتأويل: صرف اللفظ عن ظاهره بقرينة[3].

والتأويل الخاطئ: صرف اللفظ عن ظاهره بلا قرينة ولا دليل، وهو مزلة أقدام من لم ترسخ قدمه في العلم، وكم أخطأ من تأول النصوص الشرعية، وحملها على غير المراد منها، وفسرها بما لا تدلُّ عليه، أو فسرها بما تدلُّ على خلافه، وصرَفَ اللفظ عن ظاهره بوهم توهمه.

ولذا قال الإمام أحمد: أكثر ما يخطيء الناس من جهة التأويل، والقياس.

ولهذا تجد المعتزلة، والمرجئة، والرافضة، وغيرهم من أهل البدع، يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة، وتجدهم لا يعتمدون على

(١) انظر: الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس (٤٨/١).

(٢) انظر: إرشاد الفحول، للشوكاني (٣٢/٢).

(٣) انظر: إجابة السائل شرح بغية الآمل، للصنعاني (٣٦٣/١).

أحاديث النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين، وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، إنما يعتمدون على العقل[1].

ولذا كان سبب ضلال من ضلَّ من الخوارج وغيرهم في باب التكفير، إنما كان بسبب التأويل الخاطئ لنصوص القرآن والسنة، فحملوها على غير مرادها، وأولوها على غير ما أنزلت فيه.

قال عمر الفاروق ﷺ: ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهاه إيمانه، ولا من فاسقٍ بين فسقه، ولكني أخاف عليها رجلاً قد قرأ القرآن حتى أذلقه بلسانه، ثم تأوله على غير تأويله[2].

ولقد صدق الفاروق ﷺ وأرضاه، فإن أخطر شيء على الإسلام وأهله: من قرأ القرآن وفهمه على غير مراده، ولم يسلك في سبيل تعلمه الطرق الشرعية والمناهج الأصولية في تلقي العلم وحفظه، فمثل هذا خطره على الإسلام والمسلمين أكبر من خطر غيره؛ لأنه يتكلم بلسان الدين ويحتجُّ بالنصوص الشريعة حاملا لها على غير المراد منها، مزوراً لمعانيها، وملبسا الحق بالباطل، فيروج على من لا علم عنده ولا دراية.

وقال الضحاك: أهل النهروان تأولوا آيات من القرآن في أهل القبلة، وإنما أنزلت في أهل الكتاب جهلوا علمها، فسفكوا الدماء وانتهبوا الأموال، وشهدوا علينا بالضلالة[3].

وفي عصرنا الحاضر يعيد التاريخ نفسه، وتتكرر علينا القضية نفسها، فنجد من أبنائنا ومن شبابنا من يستحلُّ الدماء بعد أن حكموا بالكفر على بعض الأشخاص، متأولين في ذلك بنصوص من الشريعة، كما تأولها أسلافهم

(١) انظر: أصول الفقه على منهج أهل الحديث (١٨).
(٢) انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبدالبر (٢/٣٧٥).
(٣) انظر: تفسير البغوي (١/٣٣٤).

من قبلهم من أصحاب الأهواء المنحرفين عن جادة الصواب.

وفي هذا يقول ابن عبد البر – رحمه الله تعالى –: قد ضلت جماعة من أهل البدع، فاحتجوا ببعض النصوص في تكفير المذنبين، واحتجوا من كتاب الله بآيات ليست على ظاهرها(١).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: والخوارج إنما تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوه، وجعلوا من خالف ذلك كافرا(٢).

وقال الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى –: وبالجملة، فافتراق أهل الكتابين، وافتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، إنما أوجبه التأويل... وإنما دخل أعداء الإسلام من المتفلسفة، والقرامطة، والباطنية، والإسماعيلية، والنصيرية، من باب التأويل، فما امتحن الإسلام بمحنة قط إلا وسببها التأويل(٣).

وقال ابن عبدالبر – رحمه الله تعالى –: وقد ضلَّت جماعة من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة في هذا الباب، فاحتجوا بآيات من كتاب الله ليست على ظاهرها، مثل قوله – تعالى –: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾(٤).

وقال الآجريُّ – رحمه الله تعالى –: ومما يتبع الحرورية من المتشابه، قول الله – عز وجل –: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْكَافِرُونَ ﴾، ويقرؤون معها: ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾، فإذا رأوا الإمام الحاكم يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه، فقد أشرك، فهؤلاء الأئمة مشركون، فيخرجون، فيفعلون ما رأيت؛ لأنهم

(١) انظر: التمهيد، لابن عبدالبر (١٦/١٧).
(٢) مجموع الفتاوى (١٦٤/٢٠)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢٧٦/١).
(٣) إعلام الموقعين، لابن القيم (٢٥١/٤).
(٤) التمهيد، لابن عبدالبر (١٦/١٧).

يتأولون هذه الآية[1].

ولعمر الله! ما يزال أهل الضلال والانحراف عن المنهج الحقِّ – منهج السلف الصالح – لا يزال هؤلاء الضالون يحتجون بهذه الآية وما شابهها في تكفير حكام المسلمين، لا يفرقون ولا يستفصلون، بل يلقون بالأحكام جزافا، ويحتجون بصدور الآيات ولا ينظرون إلى خواتمها، ولا يجمعون النظير إلى نظيره، والدليل إلى تعليله، فوقعوا في الضلال الذي يلبسونه بلباس الحقِّ.

وقال الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى –: وكان أول كلمة خرجوا بها قولهم: لا حكم إلا الله، انتزعوها من القرآن وحملوها على غير محملها[2].

وإذا تبين خطر التأويل الخاطئ على الفرد والجماعة، تبين أن التأويل الخاطئ هو الذي حمل كثيرا من الغلاة على الوقوع في خطيئة التكفير بغير حجة ولا برهان، وحملهم على المسارعة إلى استحلال أعراض المسلمين ودينهم برميهم بالكفر بسبب تأويل خاطئ لآية أو حديث، فهموها على غير المراد منها، وصرفوها إلى غير ظاهرها بغير حجة ولا برهان.

وإن نظرة سريعة في أحوال هؤلاء المتسرعين في تنزيل النصوص الشرعية على غير مراداتها، وصرفها عن ظواهرها بغير حجة ولا برهان، نجد أن حظهم في العلم قليلا، وبضاعتهم فيه مزجاة، ولو كان لهم نصيب من العلم ما وقعوا فيما وقعوا فيه من تأويل النصوص وتحميلها ما لا تحتمل.

وقد ذكر العلماء حدود التأويل وشروطه وموانعه، وبينوا أنواعه، وما يصحُّ منه ومالا يصحُّ، فليرجع إليه من أراد التوسع في هذا الموضوع[3]، والله – تعالى – أعلم.

---

(١) الشريعة، للآجري (٢٧).

(٢) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (٦١٩/٦).

(٣) انظر: إرشاد الفحول، للشوكاني (٣٤/٢).

المبحث الرابع
من الأسباب المؤدية لظاهرة التكفير
(مخالطة الجماعات المنحرفة والتلقي عنهم)

مما لاشكَّ فيه أن مخالطة الجماعات المنحرفة منهجاً، وعلماً، وسلوكاً، سببٌ للضلال والانحراف الفكري، كما قال الله – تعالى –: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقْ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴾(سورة: النساء).

وإنَّ من لازم اتباع غير سبيل المؤمنين، اتباع سبيل أهل البدع والأهواء، المجانبين لسبيل المؤمنين، واتباع سبيل هؤلاء المنحرفين ومخالطتهم والتلقي عنهم سببٌ للضلال عن المنهج الحقِّ الذي هو دين الإسلام وشريعته.

وقد قال الله – تعالى –: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (سورة: الأنعام).

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي – رحمه الله تعالى –: المراد بالخوض في آيات الله: التكلم بما يخالف الحق، من تحسين المقالات الباطلة، والدعوة إليها، ومدح أهلها، والإعراض عن الحق، والقدح فيه وفي أهله، فأمر الله رسوله أصلاً وأمته تبعاً، إذا رأوا من يخوض بآيات الله بشيء مما ذكر، بالإعراض عنهم، وعدم حضور مجالس الخائضين بالباطل، والاستمرار على ذلك، حتى يكون البحث والخوض في كلام غيره، فإذا كان في كلام غيره، زال النهيُ المذكور.

فإن كان مصلحةً كان مأموراً به، وإن كان غير ذلك، كان غير مفيد

ولا مأمور به، وفي ذمِّ الخوض بالباطل، حثٌّ على البحث، والنظر، والمناظرة بالحقِّ. ثم قال: ﴿ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ أي: بأن جلست معهم، على وجه النسيان والغفلة: ﴿ فَلا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ يشمل الخائضين بالباطل، وكلَ متكلم بمحرم، أو فاعل لمحرم، فإنه يحرم الجلوس والحضور عند حضور المنكر، الذي لا يقدر على إزالته.

هذا النهي والتحريم، لمن جلس معهم، ولم يستعمل تقوى الله، بأن كان يشاركهم في القول والعمل المحرم، أو يسكت عنهم، وعن الإنكار، فإن استعمل تقوى الله تعالى، بأن كان يأمرهم بالخير، وينهاهم عن الشرِّ، والكلام الذي يصدر منهم، فيترتب على ذلك زوال الشرِّ أو تخفيفه، فهذا ليس عليه حرج ولا إثمٌ، ولهذا قال: ﴿ وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ أي: ولكن ليذكرهم، ويعظهم، لعلهم يتقون الله تعالى، وفي هذا دليلٌ على أنه ينبغي أن يستعمل المذكِّرُ من الكلام، ما يكون أقرب إلى حصول مقصود التقوى. وفيه دليلٌ على أنه إذا كان التذكير والوعظ، مما يزيد الموعوظ شراً إلى شره، إلى أن تركه هو الواجب؛ لأنه إذا ناقض المقصود، كان تركه مقصودا[1].

أقوال السلف في التحذير من مجالسة أهل الأهواء والبدع:

قال الحسن البصري – رحمه الله تعالى –: لا تجالسوا أهل الأهواء، ولا تجادلوهم، ولا تسمعوا منهم[2].

وذلك لأنه لا يؤمن مع مجالستهم التأثر بهم، وحتى مجادلتهم بالحقِّ يُخشى فيها التباس الحقِّ بالباطل الذي عندهم، فيقر في القلب ويصعب إزالته.

(١) تفسير السعدي (٢٦١).

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/١٣١).

وقال أسماء بن خارجة: دخل رجلان على محمد بن سيرين من أهل الأهواء، فقالا: يا أبا بكر! نحدثك بحديث؟ قال: لا، قالا: فنقرأ عليك آية من كتاب الله؟ قال: لا، قال: تقومان عني وإلا قمت! فقام الرجلان، فخرجا، فقال بعض القوم: ما كان عليك أن يقرآ آية؟! قال: إني كرهت أن يقرآ آية فيحرفانها، فيقرَّ ذلك في قلبي[1].

وهذا من فقهه – رحمه الله تعالى – وكمال معرفته، إذ العالم الحقُّ لا يركن إلى ما عنده من العلم فحسب، بل عليه أن يصون علمه وإيمانه من أن يعرضهما للشبهات التي قد تؤثر فيهما أثرا لا يزول.

وقال إبراهيم: لا تجالسوا أهل الأهواء، فإن مجالستهم تذهب بنور الإيمان من القلوب، وتسلب محاسن الوجوه، وتورث البغضة في قلوب المؤمنين[2].

وقال أبو قلابة – رحمه الله –: لا تجالسوا أهل الأهواء؛ فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، ويلبسوا عليكم بعض ما تعرفون[3].

وإن الواقع يشهد بهذا، فكم رأينا وسمعنا نحن وغيرنا من وقع في الضلالة بسبب مجالسته أهل الأهواء والضلال حتى غمسوه في ضلالتهم فلم يستطع أن ينتشل نفسه من أوحال الظلمات والضلال.

وعن أيوب السختياني قال: قال لي أبو قلابة: يا أيوب! احفظ عني أربعاً، لا تقولن في القرآن برأيك، وإياك والقدر، وإذا ذكر أصحاب محمد ﷺ فأمسك، ولا تمكِّن أصحاب الأهواء من سمعك[4].

وهذه الوصايا الأربع تكتب بماء الذهب، وهي والله وصايا صادقة، فمن

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (٢٤٢).
(٢) الإبانة الكبرى، لابن بطة (٣٨٠).
(٣) الإبانة الكبرى، لابن بطة (٣٦٩)، والاعتقاد للبيهقي (٢٣٨).
(٤) انظر: ذم الكلام، للهروي (٨١٨).

أرعى سمعه لأصحاب الأهواء فقد عرض نفسه ودينه على الخطر العظيم.

وقال عمر بن عبدالعزيز – رحمه الله تعالى –: إذا رأيت قوما يتناجون في دينهم بشيء دون العامة، فاعلم أنهم على تأسيس ضلالة[1].

وهذه المقالة من هذا الخليفة الراشد – رحمه الله تعالى – تعدُّ قاعدة شريفة من قواعد معرفة أصول البدع والضلال، ذلك أن أصحاب الأهواء شرذمة قليلون، يستخفون في تأسيس ضلالتهم وباطلهم عن عامة المسلمين؛ لأنهم لو كشفوا مذهبهم أمام العامة لم يلبثوا أن يفضحوهم ويردوا عليهم مقالتهم وضلالتهم.

وقال يحيى بن أبي كثير – حمه الله تعالى –: إذا لقيت صاحب بدعة في طريق، فخذ في غيره[2].

وقال الفضيل بن عياض – رحمه الله تعالى –: صاحب البدعة لا تأمنه على دينك، ولا تشاوره في أمرك، ولا تجلس إليه، فمن جلس إلى صاحب بدعة ورثه الله العمى[3].

وقال رجل من أهل الأهواء لأيوب: أسألك عن كلمة؟ فولى أيوب وهو يقول: لا! ولا نصف كلمة، مرتين يشير بأصبعه[4].

فهذا هو منهج السلف الصالح – رحمة الله تعالى – عليهم في التعامل مع أصحاب الأهواء والمنحرفين فكرياً، لا يسمحون لهم بعرض باطلهم ولا ترويج مذهبهم، حمايةً للديانة، وصوناً للدين من أن يشوبه شائبة من شوائب البدع والضلال والانحراف.

---

(١) تلبيس إبليس، لابن الجوزي (٨١).
(٢) الشريعة، للآجري (١٩٧١).
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (٢٦٤).
(٤) انظر: الإبانة الكبرى، لابن بطة (٤٠٧).

وإذا علم هذا، فليعلم أن مصادر مخالطة الجماعات المنحرفة والتلقي عنهم قد تنوعت في عصرنا الحاضر تنوعاً كبيراً، فمن مخالطة مباشرة في مواقع الفتن والأحداث الساخنة التي تمرُّ بها الأمة المسلمة في هذا الزمان، والتي عادةً ما تكون مرتعاً خصباً لظهور هذه الفرق المنحرفة وانتشارها وقوة تأثيرها على الشُّذَّاذ من الآفاق، مروراً بتلقي مبادئهم عبر كتاباتهم التي تروج اليوم في فضاء الاتصالات الحديثة كالشبكة العالمية، ووسائلها المتعددة في الاتصال والتلقي، وانتهاء بالوسائط المتعددة، ووسائل التقنية الحديثة، والمطبوعات والمسموعات التي تبثُّ عبر وسائل الإعلام المختلفة، حتى أصبحت تلك الجماعات المنحرفة تجنِّد أتباعها وتملي عليهم مبادءها المنحرفة بأساليب ووسائل مدروسة غايةً في التأثير والتلبيس على من قلَّ علمه من شباب المسلمين.

ولذا كان من الواجب علينا جميعا، أفراداً وجماعاتٍ، مسؤولين وغير مسؤولين، أن نعتني غاية العناية بهذا الأمر، وأن نولي أمر حماية فكر الأبناء والشباب من الدخيل المنحرف غاية اهتمامنا وحرصنا، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

خاتمة البحث

بعد هذا العرض الموجز لأهم الأسباب الفكرية المؤدية لظاهرة التكفير، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١- خطورة ظاهرة التكفير، وذلك بالنظر إلى نتائجها المدمرة للمجتمعات، والتي من أبرز مظاهرها زعزعة الأمن، واستحلال قتل الأنفس المسلمة، وإشاعة الفوضى في المجتمعات.

٢- أن ظاهرة التكفير ليست وليدة اليوم، بل لها جذورها التاريخية والعقدية المعروفة، وهي امتدادٌ لمذهب الخوارج الذين خرجوا على جماعة المسلمين وإمامهم في صدر الإسلام، واستحلوا قتل المسلمين المخالفين لهم في منهجهم الباطل.

٣- أن ظاهرة التكفير ظاهرة فكرية في المقام الأول، ولذا ينبغي أن تركز الجهود الفكرية والعلمية لردِّها وتفنيد شبهات أصحابها.

٤- ضرورة تسليط الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة، وإعداد البرامج المتعددة لمكافحتها وبيان ضلال أتباعها والتحذير من منهجهم.

٥- ضرورة العناية بوسائل الاتصال الحديثة التي يستغلها أصحاب الأفكار المنحرفة، وذلك بإعداد برامج مواكبة لمواجهة مايثيرونه من الشبهات في مسألة التكفير.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس أهم المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر، لزين العابدين بن إبراهيم بن نجيم. دار الكتب العلمية. بيروت.
- أصول الفقه على منهج أهل الحديث. لزكريا غلام الباكستاني. دار الخراز. جدة. ١٤٣٢هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. لمحمد الأمين الشنقيطي. مكتبة ابن تيمية. القاهرة. ١٤٠٨هـ.
- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة. لعبيدالله بن محمد بن بطة العكبري. دار الراية. الرياض. ١٤١٥هـ.
- اتباع الهوى: مظاهره، خطره، علاجه. للدكتورسليمان بن صالح الغصن. دار العاصمة. الرياض.
- إجابة السائل شرح بغية الآمل. للصنعاني. مؤسسة الرسالة . بيروت. ١٤٠٦هـ
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. لتقي الدين ابن دقيق العيد. تحقيق مصطفى شيخ مصطفى. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. لعلي بن بلبان الفارسي. تحقيق شعيب الأرنؤوط. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٨ هـ مؤسسة الرسالة. لبنان.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. لمحمد بن علي الشوكاني. دار الكتبي. ١٤١٣هـ
- الاعتصام. لأبي إسحاق؛ إبراهيم بن موسى الشاطبي. دار ابن عفان. ١٤١٢هـ.
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد. لأحمد بن الحسين البيهقي. دار الآفاق الجديدة. بيروت.
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار. ليحيى بن أبي الخير العمراني. أضواء السلف. الرياض. ١٤١٩هـ.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين. لمحمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيم الجوزية.

١٩٧٣م، دار الجيل. بيروت.

- البحر الزخار. لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار. تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٩ هـ مكتبة العلوم والحكم. السعودية.
- ١٥/البداية والنهاية. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. تحقيق د. عبدالله التركي. الطبعة الأولى. عام ١٤١٧هـ دار هجر للطباعة. القاهرة.
- تاريخ بغداد. لأبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي). دار الكتاب العربي. بيروت.
- التحرير والتنوير. لمحمد الطاهر بن عاشور. ١٩٩٧م، دار سحنون. تونس.
- تفسير البغوي. لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي. دار طيبة. الرياض.
- تفسير القرآن العظيم. لإسماعيل بن كثير الدمشقي. نشر دار الكتب العربية. الرياض.
- تفسير السعدي= تيسير الكريم الرحمن.
- تلبيس إبليس. لأبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي. دار الوطن. الرياض. ١٤٢٣هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. لأبي عمر، يوسف ابن عبدالله بن عبدالبر. تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، وآخرين. وزارة الأوقاف. المغرب.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. للشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي. اعتنى به عبدالرحمن بن معلا اللويحق. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٤٢٣هـ.
- جامع بيان العلم وفضله. لأبي عمر، يوسف بن عبدالله النمري القرطبي. مؤسسة الريان، ودار ابن حزم. بيروت. ١٤٢٤هـ.
- الجامع لأحكام القرآن. لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٤٢٧هـ.
- جامع العلوم والحكم. لأبي الفرج، عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. دار المعرفة. بيروت. ١٤٠٨هـ.
- درء تعارض العقل والنقل. لشيخ الإسلام، أحمد بن عبدالسلام ابن تيمية. دار

الكتب العلمية. بيروت. ١٤١٧هـ.

- ذم الكلام وأهله. لأبي إسماعيل، عبدالله بن محمد الهروي. مكتبة العلوم والحكم.
- ذم الهوى. لأبي الفرج، عبدالرحمن ابن الجوزي. دار المعرفة. بيروت. ١٤٠٨هـ.
- الرد على البكري. لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية. مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة. ١٤١٧هـ.
- الزهد. للإمام أبي عبدالله، أحمد بن حنبل الشيباني. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٩٩م.
- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار. لمحمد بن علي الشوكاني. الطبعة الأولى. دار ابن حزم. بيروت.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. لهبة الله الحسن بن منصور اللالكائي. دار طيبة. الرياض. ١٤١١هـ.
- الشريعة. لأبي بكر، محمد بن الحسين الآجري. دار الدليل الأثرية. السعودية.
- الصاحبي في فقه اللغة. لأحمد بن فارس. المكتبة السلفية. مصر.
- صحيح البخاري. لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة الثانية. ١٤١٩هـ، دار السلام. الرياض.
- صحيح ابن حبان= الإحسان.
- صحيح مسلم. للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجاج النيسابوري. بإشراف الشيخ صالح آل الشيخ. الطبعة الثانية. عام ١٤٢١ هـ دار السلام للنشر والتوزيع. الرياض.
- صيد الخاطر. لأبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي. دار الكتاب العربي. بيروت.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. لأبي الفضل، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. حقق بعضه سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، ورقمه محمد فؤاد عبدالباقي. الطبعة الثالثة. عام ١٤٠٧ هـ المكتبة السلفية. مصر.
- كشاف القناع عن متن الإقناع. لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي. تحقيق هلال

مصيلحي، ومصطفى هلال. ١٤٠٢هـ، دار الفكر. بيروت.

- لسان العرب. لمحمد بن مكرم بن منظور. تحقيق عبدالله علي الكبير، وآخرين. دار المعارف. مصر.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. لنور الدين، علي بن أبي بكر الهيثمي. دار الكتب العلمية. بيروت.
- مجموع الفتاوى. لشيخ الإسلام ابن تيمية. نشر وزارة الشؤون الإسلامية. السعودية.
- مختصر خليل بن إسحاق الجندي. تحقيق أحمد جاد. الطبعة الأولى. ١٤٢٦هـ، دار الحديث. القاهرة.
- مسند الإمام أحمد: أبي عبدالله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. الطبعة الأولى. عام ١٤٢١ هـ مؤسسة الرسالة. لبنان.
- مسند البزار= البحر الزخار.
- المفردات في غريب القرآن. للراغب الأصفهاني: الحسين بن محمد. دار القلم. دمشق.
- الموافقات، لإبراهيم بن محمد الشاطبي، دار ابن عفان. السعودية.
- منهاج السنة النبوية. لشيخ الإسلام ابن تيمية. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. السعودية.
- منهاج الطالبين وعمدة المفتين. لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي. دار المعرفة. بيروت.